تمهيد

يعتبر النمو الإقتصادي من أهم المواضيع التي تشغل كل دول العالم اليوم بإعتباره المعيار الأول في تصنيف الدول عبر العالم وكونه أقرب مؤشر لقياس الأداء الإقتصادي، حيث أن إرتفاع معدلات النمو الاقتصادي يشير بالضرورة إلى تحسن المستوى المعيشي، والذي يترجمه تحسن مؤشرات الدخل الفردي ،الإستهلاك، الإستثمار، التشغيل والتضخم، وإذا كان تحسين ظروف حياة الإنسان يقتضي تلبية المزيد من الحاجات التي تزداد مع زيادة السكان و زيادة مستوى التقدم، فإنه يصبح من المهم ليس المحافظة على النمو الإقتصادي الذي يسمح بإستدامة التنمية فحسب، بل تحسين وزيادة هذا المعدل حتى يستجيب لحاجيات المجتمع التي تتعدد وتزداد مع الزمن.

وتعتبر السياسات الإقتصادية المتبعة من أهم العوامل التي تؤثر على معدلات النمو الإقتصادي والتي تظهر فعالية الدور الذي تمارسه الدولة في الإقتصاد من خلال قدرتها على توجيه الإقتصاد ككل، وكما تعتبر المقاولاتية من أهم التوجهات الحديثة للنهوض بإقتصاديات الدول.

حيث عمدت جل دول العالم ومن بينه الجزائر إلى دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال جملة من الإجراءات والتنظيمات لجعل الإقتصاد الوطني أكثر مرونة في مواجهة الصدمات التي يتعرض لها بين الحين والأخر نتيجة لإرتباطه الوثيق بالإنتاج الريعي، وهذا من خلال جملة من البرامج التنموية، بالإضافة إلى إنشاء مجموعة من الهياكل التي تسعى للنهوض بالإقتصادي خارج قطاع المحروقات للتخلص من التبعية المطلقة لهذا القطاع، هذا بالإضافة إلى مجموعة من الإتفاقيات الثنائية بين الدول والهيئات والمؤسسات الدولية الناشطة في هذا الإطار، مع تعديل الإطار القانوني والتشريعي ليتوافق مع متطلبات إقتصاد السوق، نظرا لما يمكن أن ينتج عن ذلك من تحقيق مكاسب إقتصادية وإجتماعية، فالدولة أصبحت لوحدها غير قادرة على تنويع النسيج الإقتصادي خارج قطاع المحروقات.

أولا: إشكالية الدراسة

فمن خلال ما تقدم جاءت إشكالية بحثنا كما يلي:

«ما مدى فعالية تأثير سياسات دعم المقاولاتية على النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2016؟»

ولكشف جوانب هذه الإشكالية، يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو الدعم الحكومي؟ وما هي سياسات دعم المقاولاتية؟
- كيف يمكن للدعم المقاولاتي التأثير على النمو الإقتصادي؟
- كيف ساهمت البرامج التنموية في تطوير المقاولاتية في الجزائر؟ وما هي الهياكل والمؤسسات المجندة من طرف الدولة في هذا الإطار؟
- ما هي الدعائم التشريعية، القانونية وأهم برامج التعاون الدولي المسطرة للرفع من أداء المقاولاتية في الجزائر؟
- كيف تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الإقتصاد والوطني خارج قطاع المحروقات؟

ثانياً: فرضيات البحث

على ضوء ما تم تناوله في سابقا في صياغة **الفرضية الرئيسية** التالية:

- تأثر سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر على النمو الإقتصاد خارج قطاع المحروقات.

يتفرع من هذه الفرضية، الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تحقيق قيمة مضافة خارج المحروقات.

الفرضية الثانية : تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إمتصاص البطالة ودعم سياسات التشغيل في الجزائر.

الفرضية الثالثة: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تنمية الصادرات.

الفرضية الرابعة: عدم فعالية سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر.

ثالثاً: أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال الدور الذي تلعبه سياسات دعم المقاولاتية في التأثير على النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات، الأمر الذي يتطلب التعرف على السياسات المتبعة من طرف الدولة لتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تنشيط مناخ الأعمال بما ينعكس على مساهمة هذه المؤسسات في تحقيق النمو الإقتصادي بصفة عامة وخارج قطاع المحروقات بصفة خاصة.

رابعاً: أهداف الدرسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والغايات، ويمكن تقسيم هذه الأهداف إلى هدف رئيسي وأهداف جزئية:

-الهدف الرئيسي:

- ❖ معرفة درجة تأثر النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات بسياسات الدولة المنتهجة لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

-الأهداف الجزئية:

1- إظهار العلاقة بين الدعم الحكومي والنمو الإقتصادي.

2- توضيح أثر سياسات الدعم المقاولاتي على تنويع موارد الإقتصاد الوطني.

3- محاولة تحليل التأثير الحكومي من خلال سياسات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات.

خامساً: حدود البحث

تقتضي منهجية البحث العلمي ضرورة التحكم في الإطار العام للبحث وضبطه بهدف الاقتراب من الموضوعية وتسهيل الوصول إلى الاستنتاجات منطقية، وذلك من خلال البعدين التاليين:

- ❖ البعد المكاني: الجزائر.
- ❖ البعد الزماني: من سنة 2000 إلى سنة 2016.

سادساً: المناهج المتبعة

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع ومن أجل إرساء مفاهيم الدعم المقاولاتي، ومضمون النمو الإقتصادي إرتأينا الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة مختلف المفاهيم النظرية التي تتناولها هذه الدراسة، أما في الجانب التطبيقي فتم الإعتماد على المنهج التحليلي لمعرفة درجة تأثير سياسات الدعم المقاولاتية على النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات.

سابعاً: أسباب ودوافع إختيار الموضوع

يمكن إيجاز أهم أسباب إختيار الموضوع لإعتبارات ذاتية وأخرى موضوعية تتمثل في:

- ❖ صلة الموضوع بتخصص المدروس، والرغبة في التحكم في الموضوع وأجزائه.
- ❖ تدعيم الدراسات الحديثة حول موضوع سياسات الدعم وتأثيرها على النمو الإقتصادي.
- ❖ محاولة فهم وتقييم أداء الإقتصاد الجزائري ومن ثم البحث عن السبل الكفيلة بمعالجة الإختلالات الموجودة.
- ❖ كون هذا الموضوع حديث الساعة ومجرياته تدعو للبحث فيه.

ثامناً: صعوبات الدراسة

كأي بحث علمي واجه إنجاز هذا العمل المتواضع بعض الصعوبات التي وقفت عائقا في إنجاز هذه الدراسة وتتمثل هذه الصعوبات في ما يلي:

- ❖ نقص الفادح للإحصائيات والدراسات التي تربط بين المؤسسات المتوسطة والصغيرة والنمو الإقتصادي في الجزائر ، وعلاقة هذا الأخير –النمو الإقتصادي– بالإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة من الناحية التطبيقية.
- ❖ غياب البيانات التي تثبت قيمة الدعم الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة، وهذا ما أحالنا للتوجه نحو الدراسة التحليلية بدل الدراسة القياسية، التي تحتاج إلى بيانات تمثل متغيرات الدراسة بدرجة كبيرة للوصول الى نتائج أكثر دقة.
- ❖ نقص المعلومات النظرية خاصة فيما يتعلق بالدعم.

تاسعاً: الدراسات السابقة

- ❖ محمد قوجيل، **دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر –دراسة ميدانية–**، أطروحة دكتوراه في علوم التسير تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015–2016.

وتطرقت هذه الدراسة إلى سياسات الدعم المقاولاتي في الجزائر، وتهدف إلى تحليل مدى فعالية سياسات دعم المقاولاتية، وهذا بالتطرق إلى هيئات الدعم والمرافقة لتمكين من توفير البيئة الملائمة لتحقيق البروز المقاولاتي.

تمثلت أهم النتائج العامة للدراسة في أن إستراتيجية دعم المقاولاتية يجب أن تقوم على سياسة شاملة يشترك فيها جميع الفاعلين، ولا تقتصر على هيئة أو وزارة واحدة تتحمل هذه المسئولية، كما أظهرت هذه الدراسة ضعف فعالية سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر حيث توصل الباحث إلى أن المقاولاتية تواجه قيودا كثيرة في الجزائر، من حيث الدعم الاجتماعي والثقافي، البيروقراطية والفساد الإداري، إشكالية التمويل وضعف النظام المالي، المهارة أو التكوين، صعوبة تطبيق الإجراءات في الواقع...،وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لتشجيع وتسهيل المقاولاتية، فإن مرتبة الجزائر أخذت بالانخفاض في ترتيب البنك الدولي باستمرار في السنوات الأخيرة من المرتبة 116 في عام 2007 إلى المرتبة 154 في عام 2015.

❖ عبد القادر رقراق، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الإقتصادية الراهنة –دراسة حالة الجزائر–**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية فرع إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2010.

تطرقت هذه الداسة إلى تواضيع الإجراءات الواجب إتخاذها في سبيل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف تسليط الضوء على الدور الذي تقوم هذه المؤسسات في معالجة معضلة البطالة، خاصة في ظل إستخدام المؤسسات الكبيرة لتكنولوجيا قليلة العمالة من جهة، وإيجاد بدائل للمحروقات من جهة أخرى.

إستخلصت هذه الدراسة إلى أن الرهان على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد الخيارات الإستراتيجية للإقتصاد الجزائري من أجل تنويع مصادر دخله، ومواجهة التحديات التي تنتظره محليا وخارجيا.

كما أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تواجه تحديات كبيرة في ظل الإنفتاح الإقتصادي الذي يشهده الإقتصاد الوطني، إضافة إلى اشتداد حدة المنافسة من طرف المؤسسات الأجنبية التي أصبحت تنفذ بسهولة إلى السوق الوطنية، وستتصاعف هذه التأثيرات مع إلتزام الجزائر بإتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوربي، والمنظمة العالمية للتجارة.

❖ زميت الخير، **مساهمات حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع التجربة الجزائرية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أو لحاج، البويرة الجزائر، 2014–2015.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس درجة مدى مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نظرا لأهمية هذه الأخيرة، ونظرا للمشاكل المصاحبة لمرحلة تأسيسها.

توصلت هذه الدراسة إلى حدة نتائج منها وجود نقص في البنى التحتية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفي مقدمتها حاضنات الأعمال، وإنه توجد علاقة يبن حاضنات الأعمال ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ويعود ذلك إلى حاضنات الأعمال، تساهم بنسبة 99٪ في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة، وبالموازاة مع إنشاء مشاتل المؤسسات في الجزائر تم إنشاء هيئات أخرى تسمى مراكز التسهيل والتي لها نفس مهام حاضنات الأعمال بإستثناء عملية الإحتضان.

- عدة أسماء، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الإقتصادي في الجزائر** ، رسالة ماجستر في العلوم الإقتصادية فرع إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة وهران 2، الجزائر، 2015-2016.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي في الجزائر في ظل البرامج التنموية المنفذة في الجزائر من 2001-2014.

و قد توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك تأثير للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تنشيط الطلب الكلي إلا أنه يبقى تأثير ضعيف و محدود كونه لا يمس جميع قطاعات الاقتصاد خاصة القطاعات المنتجة مثل قطاع الصناعة الذي يعتبر ركيزة الاقتصاد، و يعود ذلك إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي و عدم قدرته على امتصاص الطلب المتولد عن ارتفاع حجم الإنفاق العام، بينما اقتصر النمو على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى إلى جانب قطاع البناء و الهياكل القاعدية و قطاع الخدمات ، حيث تبقى معدلات النمو رهينة بما يحدث في قطاع المحروقات بسبب تأثرها بكل أزمة بترولية.

عاشراً: تقسيم البحث

بناء على الفرضية الرئيسية السابقة ورغبة تحقيق الأهداف العامة من الدراسة، تم تقسيم الموضوع إلى فصلين، حيث إشتمل الفصل الأول على مفاهيم أساسية حول سياسات الدعم الحكومي المقاولاتي والنمو الإقتصادي، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تضمن مفاهيم أساسية حول سياسات الدعم الحكومي للمقاولاتية، وبالنسبة للمبحث الثاني شمل مفاهيم أساسية للنمو الإقتصادي، وفي المبحث الثالث تضمن دور سياسات الدعم الحكومي المقاولاتي في تحفيز النمو الإقتصادي، أما الفصل الثاني فإشتمل على دراسة تأثير سياسات الدعم على النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، في المبحث الأول سيتم عرض برامج الدعم النمو الإقتصادي 2001-2014، أما المبحث الثاني تضمن الإطار القانوني والمؤسساتي لدعم و تطوير المقاولاتية في الجزائر، وفي المبحث الثالث إشتمل على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات 2000-2016.